العدد ٤٥ | السنة الاولى

المنادي

المكاتبات

باسم جريدة المنادي
في القدس الشريف
صاحب الامتياز والمدير المسئول
سعيد جار الله

العنوان التلغرافي
القدس : المنادي

الاشتراك

قيمة الاشتراك في البلاد العثمانية
ريال واحد
وفي البلاد الخارجية ريال ونصف
والقيمة تدفع سلفاً

الاعلانات

يتفق عليها مع الادارة

جريدة محلية عمرانية تصدر مرة في الاسبو وقتا

القدس الشريف الثلاثا في ٢١ محرم سنة ١٣٣٠ و ١٨ كانون ١ سنة ٢٨ ٣ دسمبر سنة ١٩١٢

الحكام والعربية

مضى على هذه الدولة زمن هو شر ازمانها استهانت فيه بشعوبها حتى التركي الحاكم والعربي الاكبر برجاله . ورغبت عن الالتفات لمطالب اقوامها الحقة والتي في النظر فيها امتلاك قلوب تلك الاقوام امتلاكا لا انفصال عنه . ونبذت كل ما يقضي العقل باتباعه من الجديد المرقي والاصلاح النافع . فظلت مسيرة بارادة بعض الافراد المستبدين الذين ما نووا فقط غير اشباع بطونهم و بطون اشياعهم ولا افتكروا في اصلاح ما خربه من سبقهم من اسلافهم وما افسده الدهر والجهل . الى ان نشرت تلك الفئة الدستور من جدثه و بعثت به الى هذه الامة فحييت الامال وانتعشت النفوس وظنت الشعوب ان جماع مطالبها قد تم لها وانها قد استحوذت على كل غاياتها . وكان اهم تلك الغايات ان تدرس لغات البلاد كاللغة الرسمية ، وان لا يرسل احد من الحكام الى بلد لا يفهم لغة اهله . وكان تمسك العرب بهذين الطلبين اكثر من تمسكهم بغيرهما لانهم علموا انه لا يحفظ القومية و يبقي الجنسية اكثر من اللغة . وانه ما ذلت لغة قوم او انزل مقامها الا تبعها المتكلمون بها . ولا يخفى ان لغتهم تعلو على كل لغات العصر بدقائق معانيها وجمال تراكيبها واسرارها وغزارة الفاظها . ولا جناح عليهم اذا ابوا الصبر على الطمس عليها واذاراً يناهم يعادون كل من يحاول ذلك

ولا نبحث الان في خطاء الحكومة او اصابتها اذ لم تجب تلك الاقوام الى مطالبها من احياء لغتها وتسويتها باللغة الرسمية ولكننا نقول ان الحكومة وجدت الان بعد ان فقدت بلادها البلقانية وفقدت معها الشعب الالباني الذي ازعجها كثيراً بمطاليبه ان الاجابة خير لها فبدأت بارسال طاهر خير الدين بك متصرفاً على القدس وهو كما قالت عنه احدى صحف العاصمة « قد اشتهر بالعلم والبراعة وهو من ابناء العرب الاكرمين ومن المجيدين في الترسل بالعربية والتركية والفرنساوية وممن تفردوا بالنزاهة وحرية الضمير فتعيينه بصفة من ابناء العرب الى متصرفية عربية تعدّ من اهم متصرفيات الدولة يعد خطوة واسعة في سبيل الاصلاح المطلوب » . وعسى ان نجد بعد قليل كل حاكم في ولاياتنا ومأموري دوائر حكومتنا على شاكلة متصرفنا . فلا يضيع حق على فلاح كان يتولى عرض شكواه وافهام دعواه الترجمان وغيره وعسى ان نرى الاهتمام بدروس العربية في مدارس الحكومة لا ينقص عن الاهتمام بالتركية فيخرج ابناؤنا نافعين لبلادهم التي نشأوا فيها خاصة ولوطنهم العثماني عامة ، ذاك بنشرهم بنات افكارهم وخلاصة اجتهادهم بين اهله . وهذا بافتكارهم في ترقيته وحفظه وابداء الآراء في اصلاح حكومته

هذا ولا نجد بداً من التنبيه عن بعض الافراد الذين اتخذوا الدعوة الى مراعاة اللغة المحلية وطلب ارسال الحكام العارفين لها شغلاً لهم وطريقاً لتحقيق نيات سيئة زينها لهم وهمهم وجهلهم . فهؤلاء وان بدوا للناظر في ثوب المخلص النافع . فهم الد الخصوم للوطنيين ولانفسهم يجنون على من يريدون نفعه جناية براقش . ويتخيل لهم انهم اعضاء عاملة مفيدة في الهيئة البشرية وانما هم اذناب بطالة مشلولة يجب قطعها لطرد الذبان اللاحق بها والمتهافت عليها . فيجب على كل من يريد الحياة والبقاء في هذا العالم من ابناء العرب وغيرهم اذا طالبوا بمراعاة لغتهم والناطقين بها

ان لا ينظروا الى المسألة الامن وجه واحد وهو ان ارتقاء لغتهم برقيهم . وان ارتقاءهم ينهض بالدولة كلها . فيرجع عنها اعداؤها والطامعون فيها ولا يبقى لمفسد سبيل لمحقها والكيد لها .

رد على جواب

لصاحب الامضاء

حضرة مدير جريدة المنادي الغراء

لقد اطلعت في العدد ٤٤ من جريدتكم على جواب مأمور الدفتر الخاقاني على سؤالكم اياه عن بيع اراضي قرية كفر وريـة وقرأت دفاعه عن نفسه وتمويهاته المحضة وعليه اقول :

ان المادة الحادية والعشرين من قانون الطابو التي قال حضرة مأمور الطابو انها تجوز اجراء المبايعات في غير دار الحكومة لغير اصحاب الاعذار المشروعة لا تقول بذلك . وعلى فرض انها كما يقول حضرة المأمور فمبايعة اراضي كفر وريـة المذكورة قد تمت في دار رئيس الجمعية الاستعمارية الخواجه عينتبي وهو ليس بوكيل ولا بائع ولا مشترٍ فاي القوانين او المواد تجوز ذلك

وقد ذكر حضرة المأمور ان المبايعة المذكورة تمت بمشاهدة بعض الوجوه والمشايخ ولم يتفضل علينا بذكر اسمائهم لنعلم حقيقة هذا السر منهم فهل له ان يحسن الينا بتعريفنا منهم وهناك طلسم آخر تعذر علينا حله وهو اننا رأينا المبايعة قد تمت في القدس في حين ان امر تمامها مناط بمأمور طابو يافا حسب تقسيم البلاد الاداري

اما قول المأمور ان قيمة الاراضي سبعمائة وخمسة واربعون قرش محصورة في اربع سندات قانونية وان مساحتها ٤٨١٤ دونم فجوابي عليه ان تعديل هذه القيود تم في اوائل شهر تشرين الاول سنة ٣٢٨ اي قبل انهاء البيع بمدة قليلة وقد كانت مساحة تلك الاراضي قبل ذلك التاريخ ٩٠٠ دونم مقسومة الى ثمان وعشرين قطعة كان باعها لابناء الكارمي اهالي قرية عقور الذين قدموا استدعاء الى مهدي بك متصرف القدس السابق ولك باحضرة مأمور الطابو قالوا فيه انهم هم البائعون وانهم اعرف بما كانت عليه اراضيهم وان بين تلك الاراضي اراضٍ محلولة وجبال مباحة من الجهة الشرقية يريد ابناء الكارمي ادخالها في جملة اراضيهم وبيعها الى المستعمرين اليهود . وقد اتبعت هذا الاستدعاء بآخر مني مؤرخ في ١ تشرين الثاني مصدق لما بين يديه وما قبله وذلك قبل انهاء المبايعة فذهب صراخنا في واد واختفى الاستدعاآن فالحقتهما بثالث مؤرخ في ٥ تشرين الاول طلبت فيه بعبارة المسترحم توقيف البيع والتحقيق عن الاراضي المحلولة فكان جواب المتصرف وجوابك ياحضرة المأمور : « لا يجوز توقيف البيع الان ولكن اذا ظهر ان بين الاراضي المباعة ما هو محلول او موقوف اعدناه الى وضعه وهذا من شؤوننا »

فما هو المانع القانوني الذي يمنع مأمور الطابو عن التحقيق في امر اراضي المحلولة قبل البيع لان ذلك من شؤونه ايضاً ولان الواجب يدعوه اليه

اما قوله ان مجلس ادارة يافا قد اجرى الكشف بمعاونة بعض المأمورين فهو الحقيقة ولكن كشفهم هو احد فصول هذه الرواية المضحكة واغربها ولو سأل الكاشفون اهالي قريـة عقور المالكين الاولين لهذه الاراضي وسألوا مخاتير وشيوخ القرى المجاورة وقيود الطابو القديمة لظهرت لهم الحقيقة . ولا سيما ان كاتب طابو يافا لم يقدر على تغيير تلك القيود (القديمة) الا بعد ان طلب الاذن رسمياً من آمره . ولا تزال الاراضي المحلولة على حالها حتى الان تطلب من رجال العدل انقاذها من ايدي المستعمرين

اما القرار بالكشف بعد تمام البيع المعين في ٨ كانون الاول سنة ٣٢٨ فقد بقيت منتظراً الذهاب اليه حتى الساعة المضروبة فذهبت مع احد اعضاء مجلس الادارة ولم نجد من يرافقنا من باقي الهيئة

وقد جاء الى بيتي في الاونة الاخيرة حضرة توفيق افندي ايوب

العضو في مجلس ادارة يافا يصاحبه ابناء الكارمي لبراودوفي على السكوت عن متابعة سير هذا العمل فابيت عليهم ذلك . ثم ان مأمور الطابو لم يفصح لنا في جوابه عن الثمن الذي تمت بـه المبيعة للمستعمرين . وما استوفاه من الرسوم فعسى ان يعود و يبين لنا ذلك

هذا بعض ما يقال عن المسأله الان وعن جواب حضرة مأمور الطابو على سؤالاتكم ارجو درجه في جريدتكم الغراء ليتبين به التمويه والزور من الحق والصواب والله كفيل باظهار الحقائق ونبش دفائن الاسرار

التوقيع محفوظ

(المنادي) لا يفتأ المنادي ينشر عن هذه المبايعة التي ضاع فيهـا مال الامة والوقف ما يصل اليه الى ان يقف الحق في سبيله

سرقتان

بينما كان عواد بن تيم من عرب الحمايـده سائراً في احد ايـام هذا الاسبوع في سوق العطارين وافتقد دراهمه فوجدها مسروقة وهي ثلاث ليرات

و بينما علي بن عوض عيسى من قرية رمون الخادم عند محاسب المالية سائراً في سوق الدلالين وفي جيبه ريال مجيدي و ٨٤ قرشاً متاليك فسرقت منه وقد اهتم رجال البوليس في نقطة حارة الشرف لمتين السرقتين وبحثوا عن السارق فوجدوا انه محمد بن موسى عبدالله حمد من قرية بيت اقيا ورفيقه محمد بن عثمان دحبور ووجدوا الدراهم كلها معهما فنشكر لهم نشاطهم

اعضاء مجلس المعاينة

قلنا في العدد الماضي ان اعضاء مجلس المعاينة العسكرية امتنعوا عن حضور المعاينة لاسباب . وقد سألنا عنها احدهم فقال لنا انها وجود مندل كريير النائب عن اليهود السكيناج بينهم لانه ليس باهل للنيابة ولا للجلوس معهم ومساواتهم

عضة كلب عقور

منذ نحو عشرين يوماً عض كلب عقور بن شكيب افندي النشاشيبي فظلت علائم المرض كامنة فيه حتى الايام الاخيرة فلاحظ ابـوه تراجع صحته فعرضه على بعض الاطباء فاشاروا عليه بالسفر به الى مصر لعرضه على الاطباء فيها . وقد سافر في احد ايام الاسبوع الماضي . فنلفت نظر المجلس البلدي الموكول به امر د مار هـذه الكلاب والمحافظة على الصحة العمومية الى النظر في هذا الامر . لمنع سريان العدوى وعيث هذه الـكلاب في جسوم الاهلين

مكافأة مأموري بوليس

ورد امر عام من الامنية العمومية في العاصمة يقول ان معاون القومسير احمد سيد افندي والبوليس حسن عبد الرحيم قرسوم افندي ومحمد شريف افندي بن مصطفى قد صادروا في ميناء بيروت ٢٢٠ بندقية مارتين فرأت الحكومة ان تحسن اليهم بمكافأة كل منهم براتب شهر فوق راتبه

نعم العمل هذا وحبذا لو اتبعه كل مأموري بوليس المين في هـذه البلاد ولا سيما مأموري بوليس ميناء يافا اتباع هولاء الحاذقين . فاننا نلتفت فنجد الكثير من البنادق والمسدسات في ايدي الاهلين والقرويين . ونجد الكثيرين من رجالنا يسافرون الى اميركا والبلاد الاجنبية دون مكافح او جوازات رسمية

مسأله ضريبة الاكل بالايدي

حضرة صاحب المنادي المحترم

نشرت جريدة القدس في عددها ٣٢٨ ما تكذب به ما نشرته جريدتكم في العدد ٤٣ منها بشأن الضريبة على الاكل بالايدي والاواني الخشبية في بيت لحم . فعجبت لذلك وقلت ان المنتصرين لمخفيي الحقائق كثيرون . ولاجل ان يفهم العموم الحقائق أرسل اليكم الان صورة قرار المجلس البلدي بحروفه مع نص المادة ٢٥٤ من انون الجزاء الهمايوني التي يسند حكمه اليها ومنه يعلم القارىء اذا كان حكم المجلس البلدي بالجزاء لان الآكلين تناولوا الطعام بايديهم واواني خشبية ام لذنب

آخر ارتكبوه . وارجو الناشر في جريدة القدس ان يثبت قوله بان المضبطة التي يحتج بها مختومة من وجوه اهالي القصبة وان مجلس ادارة اللواء مصدق لها ببيان وغمرة وتاريخ وان يبين لنا ما هي العوائد القديمة المستهجنة التي كان ابوه وجده يستعملانها واصبحت الان كما وصفها بداعي التقليد والتفرنج وسأوافيكم في العدد القادم بإذاعة بعض الاعمال الخارجة عن القانون التي يأتيها حضرة رئيس المجلس البلدي ومدير الناحية وابين ان الحكم بذلك الجزاء ليس الا للانتقام . وهذه صورة القرار المذكور :

ذكرت هنا اسماء المحكوم عليهم الجانين بالاكل في الايدي والاواني الخشبية وتحت كل اسم (قرش ٢٥) المبلغ المجموع ٦٢٥ نومرو ١١٦

« نبلغكم حيث تبين من تقرير جاويش الدائرة ان احدكم عبدالله خليل ابو عياش قد دعاكم الى بيته وقدم لكم مناسف اطعمة متعددة من اجل الفقيد انطون بن صالح ارعيف وغب التدقيق والتحقيق تبين صحة ذلك . ولما كان تقديم مناسف الطعام مخالفاً لمآل المضبطة المؤرخة في ٢٢ حزيران سنة ٣٢٨ المختومة من كافة وجوه واهالي القصبة المقدمة الى مديرية الناحية بالاسترحام لابطال تلك العوائد القديمة الذميمة ولزوم تنفيذ ما اتفقت عليه الاهالي بتجريم كل من يخالف مآل المواد المذكورة . فبناء عليه و بالتذكير تنسب مجلسياً تغريم كل منكم بان يدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشاً جزاء نقدياً توفيقاً للمادة ٢٤٥ من قانون الجزاء الهمايوني وتحقيقاً بحق من خالف المواد المذكورة وعملاً بالامر السامي الصادر من نظارة الداخلية والمبلغ لجانب متصرفية القدس العلية قد اعطي لكم مدة ثمان واربعين ساعة اعتباراً من تاريخه فعلى كل فرد منكم ان يدفع ما عليه من الجزاء توفيقاً للمادة المخصوصة من دوائر البلدية فاقتضى الان تحرير هذا الاخطارنامه نسختين لاجل امضاء احداها واعادة الاخرى ممضية منكم تحريراً في ٣١ تشرين الاول سنة ٣٢٨ »

الختم البلدي

وهذا نص المادة ٢٤٥ من قانون الجزاء الهمايوني « كل من يهمل من اصحاب الخانات والمطاعم ايقاد المصابيح ليلاً بعد ان نبهته الضابطة ومن يضع في الطريق على غير ضرورة ما يمنع سهولة مرور الناس ومن يهمل ايقاد المصابيح والسرج في الازقة والساحات العامرة بنية منع سهولة المرور ومن يحفر مجاري للماء واخاديد ويتركها ليلاً بدون غطاء ولا يأمن من اذى ابناء السبيل بها ومن يأتي اعمالاً تخالف تنبيهات الحكومة بشأن نظامات الطرق وتشييد وهدم الابنية المشرفة على الخراب او يطرح في الازقة اقذاراً ونحوها تسبب الامراض او يلقي اقذاراً ونجاسات على احد الناس و يطرح اشياء لا تؤمن الاذية منها لعابري السبيل ولا يعمل بالنظامات الملكية ودوائر البلدية يغرم باداء بشلك واحد الى خمسة بشالك من المسكوكات البيضاء جزاء نقدياً »

« منصف »

امساك فار

امسكت حكومة مصر تحصيلدار المالية السابق عبدالله افندي صيام و بعثت به الى حكومة اللواء التي اوقفته الى ان تتم محاسبته عن الاموال المختلسة ومحاكمته . ونلفت نظر الحكومة الى مناقشة آمره الذي لم يلاحظ اختلاسه من قبل

محاكمة مهدي بك

كان مهدي بك المتصرف السابق عزل مصطفى افندي الخيري نائب الرمله ونسب اليه اشياء هو بريء منها و بما ان عزله ليس من وظيفة المتصرف و بما ان ما نسب اليه زور فقد ورد اشعار الى نائب الشرع يقول ان المشيخة الاسلامية اعادت مصطفى افندي الخيري وامرت باعطائه رواتبه عن المدة التي عزل فيها وطلبت من نظارة الداخلية محاكمة مهدي بك